تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر
الحوافز والعوائق

د. وصاف سعيدي، د. قويدر محمد *

SUMMARY

The strategy for up-grading non-oil exports is of great importance due to its ability to ensure foreign currency, to increase the activity size of economic institutions and potentialities of international economic order. Developing countries, especially oil exporting countries such as Algeria have recognized the fact that its dependency on only one export commodity does not meet efficiently its economic developmental goals due to instubility of international oil market.

To achieve the aim, thus the study analysed and elaborated on the following aspeetsi

1. the importance of export sector to Algerian economy.
2. The present status of Algerian exports.
3. The impact of export sector development on economic growth.
4. Suggested policies and programmes to develop non-oil exports.

* جامعة ورقلة.
* جامعة الأغواط

تمهيد

في سياق توجه الجزائر الرامي إلى مواكبة متطلبات الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي، و الانفتاح على الأسواق الخارجية ، عمدت الجهات الوصية على تبني سلسلة من السياسات الإصلاحية ، شملت مختلف القطاعات الاقتصادية . لقد استهدفت تلك البرامج التصحيحية - في إطارها العام - إزالة الاختلالات الهيكلية و تأهيل الاقتصاد الوطني ، و جعله على قدر من التنافسية ، في ظل اقتصاد عالمي مفتوح على تدفقات رؤوس الأموال و حرية التجارة الخارجية .

تعد استراتيجية ترقية الصادرات مطلبا على درجة من الأهمية لمعظم الدول، نامية كانت أم متقدمة؛ حيث تنبع أهميتها فيما توفره من نقد أجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية ، و دفع قيمة ما تحتاجه من واردات من سلع و خدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك أو المنتظرة بزيادة الاستثمار والتخفيض من حدة البطالة . كما يمكن أن تكون الوسيلة التي بموجبها يتسنى للدولة التصرف في فوائض إنتاجها المحلي، مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق و تحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج و من ثم انخفاض التكاليف. بالإضافة إلى مساهمتها في سد العجوزات المتتالية في موازين مدفوعات الدول النامية .

و نتيجة للصدمة النفطية، في أواسط الثمانينيات ، و ما ترتب عنها من اضطرابات شديدة في الأسواق العالمية ، و اختلالات هيكلية في الاقتصاديات التي تعتمد بدرجة أساسية على موارد النفط ، لجأت الجزائر - بحكم مقدراتها الاقتصادية ذات الوفرة والتنوع - إلى تبني استراتيجية جديدة تستهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات ، معتبرة أن [1]:

- التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج ، وإلا فإن السوق المحلي المحدود ، ستقف حائلا دون استمرار هذا التوسع .
- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات

الإنتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي .

- إن تنويع الصادرات، فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته، يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري، ويجلب العملات الأجنبية ويزيد من فرص تشغيل العمالة الوطنية .
- تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد إلى حد كبير على استيراد الخامات والمواد والمعدات من الخارج، وهذا الاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة للتحويل.
- مواجهة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاستحواذ على أكبر نصيب في حجم التجارة الدولية .
- مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعى الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية .

في ضوء ما سبق ، من المفيد أن نتساءل عن واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، و سبل تطويرها؛ و عن العلاقة التي تربط الصادرات بالنمو الاقتصادي.

إننا نتوخى من خلال هذه الدراسة ، الإشارة إلى فعالية ترقية الصادرات غير النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛ كبديل استراتيجي وجب تثمينه وسوف نحلل جوانب الموضوع من خلال المحاور التالية :

أولا : أهمية التصدير بالنسبة للاقتصاد الوطني؛

ثانيا : واقع الصادرات الجزائرية؛

ثالثا : أثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي؛

رابعا : الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية.

وفيما يلي تحليل لكل عنصر على حده:

أولا : أهمية التصدير بالنسبة للاقتصاد الوطني

نظرا لاتساع نطاق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، والتي تنص على إلغاء القيود غير التعريفية والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ؛ و اتساع نطاق الاتفاقيات الإقليمية والاندماج الاقتصادي الجهوي لفتح الأسواق وتوسيع مجالها أمام صادرات الدول الأعضاء في التكتلات العالمية ؛ بالإضافة إلى السياسات التحريرية التي تبنتها معظم اقتصاديات العالم اليوم ، فقد أدى ذلك إلى قيام العديد من الدول النامية ومنها الجزائر إلى اعتماد إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير من خلال برامج للإصلاح الاقتصادي .

تعد الصدمة النفطية في منتصف الثمانينات أكبر سبب وراء الأخذ بإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير، فضلا عن عدم نجاعة الاستراتيجيات الإنمائية المطبقة من قبل، ونتيجة لذلك اتخذت جملة من الإجراءات تخص تدعيم الصادرات الوطنية من غير المحروقات ، و تنويعها بهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في آفاق ٢٠٠٠ إلى ٢ مليار دولار [٢]، " حيث تعد التشجيعات الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة ١٩٨٦أول إجراء في اتجاه ترقية الصادرات، والتي تتمثل في الإعفاء الضريبي على أرباح الشركات التي تنجز عملية تجارية في الخارج، كما يمكن اعتبار مرسوم ٨٦-٤٦ الصادر في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٦ المتعلق بتقديم مساعدة مالية لتنمية الصادرات(AMPEX)، فهذا الدعم لا يخص المصدر وإنما يعني المنتج المصدر، ويتعلق الأمر بثلاثة أنواع من المنتجات" [٣]، ثم توالت بعد ذلك عدد من الإجراءات تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا و المؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية.

ويوضح الجدول التالي الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر لما تمثله وارداتها من هذا الناتج :

جدول رقم (١)
يوضح تطور الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية والواردات من الناتج الوطني الإجمالي للجزائر
خلال فترة (١٩٨٦-٢٠٠٠)

الوحدة: %

البلد	الجزائر	
السنوات	ص/ن.و.ج%	و/ن.و.ج%
١٩٨٦	٠,٣١	١٤,٨٤
١٩٨٧	٠,٣٢	١٠,٦٨
١٩٨٨	٠,٧٣	١٢,٨٢
١٩٨٩	٠,٧٣	١٧,١٧
١٩٩٠	٠,٧٥	١٦,٧٠
١٩٩١	٠,٩٤	١٦,٤٠
١٩٩٢	١,٠٦	١٩,٧٨
١٩٩٣	١,٠٠	١٨,٣٢
١٩٩٤	٠,٧٣	٢٣,٥٢
١٩٩٥	١,٢٩	٢٦,٥٥
١٩٩٦	١,٧٥	٢٠,٢٩
١٩٩٧	٠,٨٦	١٧,٧١
١٩٩٨	٠,٦٤	١٨,٧٣
١٩٩٩	٠,٧٧	١٩,٩١
٢٠٠٠	١,١٩	١٧,٦٥

المصدر : إعداد الباحثين ، استنادا لمصادر وطنية ودولية

ص : الصادرات غير النفطية ، و : الواردات ن.و.ج : الناتج الوطني الإجمالي .

من خلال الجدول رقم (١) يمكننا ملاحظة ما يلي :

تعد نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر متدنية ، إذ إنها لم تتجاوز ١,٧٥٪ ، ويرجع ذلك لكون الصادرات النفطية تمثل نسبة معتبرة تصل إلى ٩٥٪ ، ويمكن اعتبار الصدمة النفطية في منتصف الثمانينات سببا رئيسيا لهذا الضعف ، لكون جزء من مداخيل البترول كان يوجه لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

أما بالنسبة لما تمثله الواردات من الناتج الوطني الإجمالي، فإننا نسجل ارتفاع هذه النسبة مقارنة بمساهمة الصادرات غير النفطية، حيث وصلت إلى ٢٦,٥٥٪ سنة ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على الخارج في الخطط التنموية من جهة ، وبسبب تحرير التجارة الخارجية مع مطلع التسعينات من جهة أخرى ، كما يمكن أن نسجل تراجع هذه النسبة مع نهاية التسعينات، حيث وصلت في سنة ١٩٩٩ إلى ١٩,٩١٪ ، وهي ناتجة عن انتهاج الدولة لإستراتيجية تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات هامة كالسلع الغذائية والصيدلانية، وهو ما نلاحظه في الميزان التجاري بتراجع قيمة المستوردات من هذه السلع ، وتنامي دور القطاع الخاص بفضل التشجيعات التي يلاقيها .

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة الاختلالات الهيكلية هو الاهتمام بالتصدير و استراتيجيات التسويق الدولي له ، و في هذا الإطار سنحاول تشخيص واقع قطاع التصدير في الجزائر و السبل الكفيلة بالنهوض به من خلال تجارب بعض البلدان النامية الرائدة، بتشجيع القطاعات التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية وإقامة صناعات تصديرية أخرى على المدى الطويل، آخذين بعين الاعتبار المحيط الاقتصادي الإقليمي والدولي.

ثانيا :واقع الصادرات الجزائرية

بغية الوقوف على قدرات الجزائر التصديرية ، و إمكانية تثمينها ، نحاول ضمن هذا المحور تحليل هيكل الصادرات الجزائرية سلعيا وجغرافيا .

١- تحليل هيكل الصادرات: سنقوم بتحليل هيكل الصادرات الوطنية سلعيا خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠ وفق الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

يوضح هيكل صادرات الجزائر خلال فترة (١٩٨٦-٢٠٠٠)

السنوات	المحروقات		صادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات السلعية		صادرات الخدمات*
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
١٩٨٦	٧٦٣٣,٥٠	٩٧,٤	١٩٨,٩	٢,٥	٧٨٣٢,٤٠	١٠٠	-
١٩٨٧	٨٠٠٢,٥٥	٩٧,٤	٢١٣,٥١	٢,٥	٨٢٩٦,٠٦	١٠٠	-
١٩٨٨	٧٧٠٤,٢٤	٩٤,٨	٤٢٠,٧٢	٥,١	٨١٢٤,٩٦	١٠٠	-
١٩٨٩	٨٥٧٣,٧١	٩٥,٥	٣٩٥,٥٣	٤,٤	٨٩٦٩,٢٥	١٠٠	-
١٩٩٠	١٠٩٣٤	٩٧,٠	٤٣٧,٩١	٣,٨	١١٢٦٨,٦	١٠٠	-
١٩٩١	١١٨٥٠	٩٩,٧	٣٨٥,٩١	٣,٢	١١٨٧٥,٨	١٠٠	-
١٩٩٢	١٠٥١٦	٩٤,٤	٤٦٠,٥٠	٤,١	١١١٣٢,٤	١٠٠	-
١٩٩٣	٩٣٧٤	٩٢,٧	٤٨٠,٠٣	٤,٧	١٠٠٨٦,٦٠	١٠٠	-
١٩٩٤	٨١٤٤	٩٤,٢	٢٩٧,٤٢	٣,٤	٨٦٢٩,٦٥	١٠٠	-
١٩٩٥	٩٠٠٨	٨٨,٢	٥٠٨,٢٥	٤,٩	١٠٢٠٤,٩	١٠٠	-
١٩٩٦	١٠٣٠٣,٢٧	٩٢,٩	٧٨٤,٧٩	٧,٠	١١٠٨٨,٠٦	١٠٠	٩٦٠
١٩٩٧	١٣١٠٠,٨	٩٧,١	٣٩٨,٩٨	٢,٩	١٣٤٩٠,٧٨	١٠٠	١٣٣٠
١٩٩٨	٩٣٦٠,٤١	٩٦,٩	٢٩٤,٩٩	٣,٠	٩٦٥٥,٤٠	١٠٠	١١١٠
١٩٩٩	١٠٩٢٤,٥٠	٩٦,١	٣٥٧,٢	٣,١	١١٣٦٣,٩٥	١٠٠	٩٤٠
٢٠٠٠	١٨٩٤٧	٩٦,٨	٦٢٣	٣,١	١٩٥٧٠	١٠٠	١٢٩٠

المصدر: صندوق النقد العربي ، نشرة مؤشرات اقتصادية للدول العربية للفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠ .

❖ وزارة التجارة، المذكرة المرسلة من طرف الجزائر أمانة المنظمة العالمية للتجارة ، ٢٠٠١ .

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إلى تركز هيكل الصادرات الجزائرية في سلعة واحدة ، هى المحروقات طوال فترة الدراسة بأكثر من ٩٥٪ من حجم الصادرات الإجمالية ، في حين لم تتعد المنتجات غير النفطية المصدرة نسبة ٧٪ ، وهو ما تحقق سنة ١٩٩٦ بفضل زيادة صادرات الجزائر باتجاه روسيا بغية تسديد مديونيتها .

إن الأزمة النفطية ، في منتصف الثمانينات ، أدت إلى انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها، حيث سجلت صادرات النفط أدنى قيمة لها في هذه الفترة بمبلغ ٧٦٣٣,٥٠ مليون دولار، ونفس الشيء بالنسبة للمنتجات غير النفطية بـ ١٩٨,٩ مليون دولار، أما أفضل تصدير للمحروقات فتم تسجيله سنة ٢٠٠٠ بـ ٩٦,٨ ٪ وبحصيلة وصلت إلى ١٨٩٤٧ مليون دولار، وهو أكبر إيراد يسجل طوال هذه الفترة بفضل الارتفاع الكبير لأسعار النفط.

هذا فيما يتعلق بالسلع ، أما صادرات الخدمات - وفي حدود المعطيات المتوفرة لدينا- فإننا نسجل المبالغ المعتبرة لهذه الصادرات مقارنة بصادرات السلع، حيث مثلت خلال السنوات الأربع الأخيرة حوالى ضعف صادرات السلع ،ويمكن لهذه المبالغ أن تزداد إذا ما تم إنعاش القطاع الخدمي خاصة السياحي منه.

وفي هذا السياق، نؤكدعلى أن هيكل الصادرأحادي نتيجة تركزه في منتج واحد - النفط- ، وأن السلطات العمومية في الجزائر لم تستطع بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات - وهو الوصول إلى تصدير ٢ مليار دولار من المنتجات غير النفطية في آفاق ٢٠٠٠- رغم سلسلة الإجراءات والتحفيزات المتخذة .

٢- تحليل هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية: يوضح الجدول أدناه المنتجات الجزائرية غير النفطية المصدرة:

جدول رقم(٣) يوضح أهم المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر خلال فترة ١٩٩٨-٢٠٠١

القيمة : مليون دولار

المنتجات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
زيوت ومواد مماثلة	٧٦,٨٠	٩٣,٣٣	١٨٩,٦٥	١٧٧,٩٤
الزنك	٢٩,١٦	٧,٩٨	٢٠,١	١٢,٠٦
جرار	-	٢٦,٤٥	١٠,٧٠	٢٢,٨٣
الفوسفات	٢٦,٤٢	٣٠,٤٨	٢٠,٥٠	١٦,٨٠
نفايات الحديد	٤,٢٦	١,٨٥	٤,٨٥	٣,٦٠
المعدات الميكانيكية	٠,٦٩	٢٦,٤٥	٤,٧٧	٣,٩٢
صابون ومواد التجميل	٣,٦٢	١٢,٤٤	٤,٨٠	٣,٣٠
تمور	١٩,٢١	١٧,٤٧	٤,٧٥	٩,٧٠
خمور	١١,٠٥	١٢,٠٨	٥,٢٥	٣,٤٠
منتجات أخرى	١٧١,٢١	١٢٨,٦٧	٣٥٧,٣٢	٣١٠,٤٥
إجمالي الصادرات غير النفطية	٢٩٤,٩٩	٣٥٧,٢	٦٢٣	٥٦٤

المصدر: www.douane.dz 20/04/2002

بعد تحويلها للدولار وفقا لسعر الصرف السائد . 13/10/2002www.ons.dz

يوضح الجدول رقم (٣) أهم المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ، والتى نجد في طليعتها مشتقات النفط بأكثر من ٢٥ ٪ ، وهو أمر طبيعي بحكم أن البلد نفطي، بحيث تنمو كلما تزايدت الإستثمارات النفطية ، تلي ذلك بعض المنتجات الاستخراجية كالفوسفات ونفايات الحديد والزنك بحوالى ١٥ ٪ ، بفضل الثروة المعدنية الهائلة التي تزخر بها الجزائر ، أما المنتجات الفلاحية فتتشكل أساسا من التمور والخمور ، حيث تمثل مجتمعة ٥ ٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية، وتعد ذات نوعية عالية خاصة التمور، في حين بقية المنتجات تتوزع بين التجهيزات الفلاحية وغير الفلاحية، إضافة لمواد النظافة والتجميل ، وهى منتجات نمت بفضل استراتيجية الشراكة التي أصبحت معتمدة في عدد من القطاعات الوطنية الاقتصادية .

يجدر بنا الإشارة إلى أن شركة السونطراك تحتل المرتبة الأولى في تصدير المنتجات غير النفطية بـ٢٥ ٪ ، يليها القطاع الخاص بحوالى ٥٠ ٪ .

٣. تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية: نقوم بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية وفق الجدول التالي

جدول رقم (٤) يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال فترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)

القيمة : مليون دولار

السنوات	١٩٩٦*		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الاتحاد الأوروبي	٧٩٢٢,٤	٦٠	٨٨٤٧,٥	٦٤,٠٢	٦٦٤٣	٦٥,٠٤	٧٧٢٠	٦٧,٨١	١٢٢٧٧	٦٢,٧٢
دول ocde ماعدا دول UE	٢٥٠٨,٧	١٩,٠	٣٤٨٢,٦	٢٥,٢٠	٢٥٣٨	٢٤,٨٥	٢٥٨٥	٢٢,٧١	٤٨٥٧	٢٤,٨١
دول أوروبية أخرى	١٥٠٥,٢	١١,٤	١٥٤,٨	١,١٢	١٠٩	١,٠٧	١١٤	١,٠٠	١٩١	٠,٩٨
أمريكا الجنوبية	٧٢٦,٢	٥,٥	٨٢٥	٥,٩٧	٧٢٦	٧,١١	٧٧٢	٦,٧٨	١٤٨٥	٧,٥٩
آسيا	٢٦٤,٠٨	٢,٠	٢٦٠	١,٨٨	٣٤	٠,٣٣	٤٣	٠,٣٨	٣٦٢	١,٦٧
دول عربية ما عدا دول المغرب العربي	١٣,٢	٠,١	٢٠,٧	٠,١٥	٢٢	٠,٢٢	٢٣	٠,٢٠	١٣٩	٠,٧١
دول المغرب العربي	٢٥٠,٩	١,٩	٢١٤,٢	١,٥٥	١٣٦	١,٣٣	١٢٥	١,١٠	٢٦٠	١,٣٣
دول إفريقية أخرى	١٣,٢	٠,١	١٥,٢	٠,١١	٥	٠,٠٥	٣	٠,٠٥	٤٠	٠,٢٠
إجمالي الصادرات	١٣٢٠,٤	١٠٠	١٣٨٢٠	١٠٠	١٠٢١٣	١٠٠	١١٣٨٥	١٠٠	١٩٥٧٥	١٠٠

Source :www.douane.dz le 27/08/02

❖ بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي نجد أمريكا الشمالية فقط ، في حين نجد إضافة لأمريكا الجنوبية دول أمريكا الوسطى.

من خلال الجدول رقم (٤) ، يمكننا استخلاص ملاحظتين ، هما :

- امتصاص الدول المتقدمة لأغلب الصادرات الجزائرية - دول الاتحاد الأوروبي ٦٥٪ و منظمة التعاون الاقتصادي ٢٢٪ - وتتصدر هذه الدول على التوالي إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أما المواد الأساسية المصدرة لهذه الدول فهى النفط ومشتقاته إضافة للغاز ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تربط الجزائر مع هذه الدول؛
- ضعف نسبة الصادرات المتجهة نحو الدول العربية والإفريقية، حيث لم تتجاوز٢ ٪ من حجم الصادرات الإجمالية، رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر مع هذه الدول من جهة، وللقرب الجغرافي من جهة أخرى ، ويمكن أن تكون أسواق هذه الدول مجالا لتصدير المنتجات الجزائرية غير النفطية، إذا تم اعتبار التصدير لهذه الدول خيارا إستراتيجيا من خلال الارتقاء بالمنتجات الوطنية لمستوى المعايير الدولية ، وتفعيل دور اتحاد المغرب العربي والانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثالثا : أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي :

نستعرض في البداية بعض النماذج ، ثم نحاول أن نسقط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري .

١- موقع الصادرات في نماذج النمو:

نحاول أن نتناول في هذا العنصر ما أسفرت عنه عملية بناء نماذج للنمو، والتي أبرزت العديد منها - سواء ما تمت صياغته للتطبيق على الدول المتقدمة ، أو ما وضع ليتلاءم مع ظروف الدول النامية- الأهمية الخاصة لمستوى الصادرات كمؤشر رئيسي على معدل النمو الاقتصادي، وسنتطرق لأهم النماذج والتي احتل فيها قطاع التصدير مكانة هامة، ويمكن استعراض ثلاثة نماذج نوجزها على النحو التالي:

أ-نموذج: Kindeleberger [٤]

يعالج هذا النموذج أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ضوءتجارب الواقع التاريخي، حيث أوضح أن الصادرات يمكن أن تقوم بدور القطاع القائد للنمو من خلال ما يقوم به قطاع التصدير من نقل عوامل النمو إلى سائر قطاعات الاقتصاد الوطني، والتي تتوقف على مدى اتساع الروابط الأمامية والخلفية التي ينسجها هذا القطاع، والتي تتوقف بدورها على هيكل الصادرات ذاته ونوعية السلع المنتجة فضلا عن الفنون الإنتاجية المستخدمة.

وقد أوضح هذا النموذج أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي هى علاقة إنمائية تراكمية، حيث يؤدي نمو الصادرات إلى مزيد من ارتفاع معدلات نمو الدخل التي تدفع بدورها إلى زيادة القدرة التنافسية التي تتمتع بها الدولة، نتيجة انخفاض الأسعار النسبية للمنتجات على أثر ارتفاع مستوى الإنتاجية وهذا ما يدفع بدوره إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات مرة أخرى ولتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات والنمو.

أما عن الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي على أثر التحسن في أداء قطاع التصدير ، فقد أرجعها النموذج إلى المنافع الكلاسيكية- الاستاتيكية والديناميكية المختلفة، هذا فضلا عن ما يترتب على ارتفاع معدل نمو الدخل على أثر نمو الصادرات - من جذب لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار محليا، وارتفاع مستوى التشغيل في قطاع الصادرات والقطاعات الأخرى التي ترتبط بهذا القطاع، بما ينعكس على انخفاض معدل البطالة وارتفاع مستوى أداء النشاط الاقتصادي. وقد تعرض هذا النموذج لعدة انتقادات كان من أهمها، إهماله لوضع ميزان المدفوعات ـ والذي يحتل أهمية خاصة في الدول النامية ـ المصاحب لارتفاع معدل نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي، بما قد يصحبه من زيادة في الواردات بصورة تفوق معدل الزيادة في الصادرات.

ب-نموذج: Lamfalussy [٥]

يتفرع هذا النموذج من النموذج السابق، وقد حاول تقديم تفسير لاختلاف معدل النمو الاقتصادي في دول السوق الأوروبية المشتركة خلال الخمسينات وبداية الستينات بالمقارنة ببريطانيا التي شهدت تراجعا في معدلات النمو، وقد أرجع هذا الاختلاف في

معدلات النمو الاقتصادي إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات في دول السوق الأوربية ما عدا بريطانيا .

تقوم فكرة هذا النموذج على ما يصاحب نمو الصادرات من التوسع في الطلب على المنتجات المحلية، بما يوفر الحافز للتوسع في الاستثمار أى أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج المحلي من خلال ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي. وقد ركز هذا النموذج على ما يصاحب زيادة الدخل من زيادة في الواردات ، وهذا أهمله نموذج Kindeleberger

وبناءً عليه أكد على ضرورة ارتفاع معدل نمو الصادرات بقدر يكفي للمحافظة على التوازن الخارجي، بما يجنب الدولة الالتجاء إلى سياسة الحد من الطلب المحلي ومالها من أثار سلبية على معدل النمو، كوسيلة للحد من العجز الخارجي.

ج-نموذج: Thirlwall [٦]

يعتبر من أهم النماذج التي تبحث في العوامل المحددة لمعدل النمو بشرط تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، نتيجة لإهمال أغلب النماذج السابقة لوضع ميزان المدفوعات بالرغم من ما يترتب على التجارة من آثار سلبية عديدة على ميزان المدفوعات في الدول النامية.

ووفقا لهذا النموذج ، يتم تحديد دالة الطلب على الصادرات ودالة الطلب على الواردات، وبوضع شرط توازن ميزان المدفوعات، وصل إلى أن معدل نمو الدخل في ظل هذا الشرط يتوقف على:

- معدل التبادل التجاري الحقيقي، وهو النسبة بين أسعار الصادرات والواردات مقومة بعملة واحدة، حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما ارتفع معدل نمو الدخل مع ضمان استقرار توازن ميزان المدفوعات بافتراض ثبات الظروف الأخرى؛
- إذا ما تغير معدل التبادل التجاري نجد أن معدل النمو يعتمد على مرونة الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات واللذين يحددان حجم استجابة الصادرات والواردات للتغير في الأسعار ؛

- معدل نمو الدخل في الدولة المستوردة ومرونة الطلب الداخلية على الصادرات والتي تعتمد على ذوق وتفضيلات المستورد الأجنبي وخصائص السلعة نفسها وغيرها من العوامل التي تحدد الطلب العالمي على السلعة المصدرة، وبذلك يؤكد هذا النموذج على أن وضع ميزان المدفوعات ومعدل النمو يتوقف إلى حد كبير على نوعية وخصائص السلع التي تنتج وتصدر في السوق العالمي ؛
- وأخيرا يتوقف معدل النمو على رغبة الدولة في الاستيراد أى مرونة الطلب الداخلية على الواردات .

و تبعا لما سبق يتضح من هذا النموذج الأهمية الكبيرة التي يعطيها لقطاع التصدير كقطاع قائد ، و محفز للنمو واستقرار معدل التبادل التجاري، إلا أن العلاقة بين الصادرات والنمو تتوقف على نوعية السلع المصدرة ، ومرونة الطلب السعرية، إضافة إلى مرونة الطلب الداخلية على السلع المصدرة .

٢- تحليل العلاقة بين الصادرات وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية :

بعد عرض لموقع الصادرات في نماذج النمو التي تناولت العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وكذا الموقف التنافسي للصادرات الجزائرية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠، ننتقل لدراسة العلاقة السببية في هذه الفترة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج بالأسعار الجارية ومعرفة اتجاه العلاقة السببية، و هل هى أحادية الاتجاه أم علاقة تبادلية أم ليس هناك أى علاقة على الإطلاق .

أ- ما المقصود بالعلاقة السببية: (٧)

يقصد بالعلاقة السببية مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أم لا، أو العكس، أو هناك تأثير متبادل، ونهدف من هذه الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج، وهل هى أحادية الاتجاه أم أنها عكسية أم تبادلية أم ليس هناك أى علاقة على الإطلاق، وحيث إن إثبات هذه العلاقة له أهميته الكبرى في تحديد الاستراتيجية المثلى التي يجب على الدولة اتباعها .فإذا ما أثبتت الدراسة أن العلاقة

السببية أحادية الاتجاه بين الصادرات والناتج أي (x > y)، فإن ذلك يؤكد أهمية تشجيع الصادرات لاستراتيجية التنمية حيث أن زيادة الصادرات لن تؤدي فقط إلى نمو الدخل الوطني ولكن ستؤدي إلى تحول جوهري في البناء الاقتصادي للدولة.

أما إذا كان اتجاه العلاقة السببية عكسيا بأن ذلك يدل على أن نمو y > x الناتج يؤدي إلى نمو الصادرات .

في حين إذا كانت العلاقة بين الصادرات والناتج علاقة تبادلية فإن ذلك يعني أن كلا منهما يؤدي إلى زيادة الآخر، وأن هناك تأثير امتبادل الكل منهما على الآخر (y <---> x)

وفي حالة ما اثبتت النتائج عدم وجود أي علاقة تأثيرية بين الصادرات والناتج فلابد من تبني استراتيجية أخرى مختلفة عن سياسة تنمية وتشجيع الصادرات لإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد .

نعتمد في بحثنا هذا على طريقة Granger- لبساطتها ولما فيها من وضوح أكثر ولما تقدمه من درجات الحرية فبذلك يكون هناك حدود للمشاهدات [٧] لتوضيح هذه العلاقة، وطبقا لهذه الطريقة ، يقال إن متغيرا ما وليكن (x) يسبب متغيرا آخر وليكن (y) فيما يتعلق ببيانات خاصة لكل من (x) ، (y) إذا كانت قيم (y) الحالية يمكن التنبؤ بها بطريقة أفضل باستخدام القيم السابقة (الماضية) للمتغير (x)عما إذا لم يتم استخدام هذه القيم .

(أي أن التنبؤ بـ (y) باستخدام بيانات (x) يكون أفضل من التنبؤ بـ (y) بدون استخدام بيانات (x) وذلك بشرط استخدام كل البيانات السابقة . وتعتبر عملية التنبؤ أساسية في إثبات العلاقة السببية ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي :

١- وجود Atحيث tهي جميع المعلومات المتاحة لـ A

$$AT=(^{x}t , yt) \qquad t = -1,0,1,2$$

٢- وجود ^{A}t وهي عبارة عن فئة جزئية من مجموعة البيانات المعطاة (At)

$^{A}t= (xt , yt)$ ---------> فئة جزئية من At

وعلى ذلك يمكن القول بأن x تسبب y عندما يكون تباين yt باستخدام فئة المعلومات

At مع استبعاد xt أي الاقتصار على yt وتكتب على النحو التالي:

$O^2= (yt/At) < O^2= (yt/ At-xt)$

حيث $O^2= (yt/At)$ هي تباين المتغير y المتنبأ به متضمنا بيانات xt-yt

و $O^2= (yAt-xt)$ هي تباين المتغير y باستبعاد xt

ب- المعطيات : نستعرض في البداية معدلات نمو الصادرات السلعية وعددا من المتغيرات الكلية للجزائر خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠ وفق الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

يوضح معدل نمو الصادرات السلعية وعددا من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة (١٩٨٦-٢٠٠٠)

المتغيرات السنوات	الصادرات السلعية		الناتج المحلي الإجمالي**	الناتج الوطني الخام***	متوسط دخل الفرد***
	م ن ص ج*	م ن ص غ ن			
١٩٨٦	-٤٢,١٤	-٢٧,٢	٥,٩	٥١,١	١٧,٠
١٩٨٧	١٥,٨٣	-٢١,٨	٢,٤	٦٠,٢	١٦,٨
١٩٨٨	-١٥,٨٣	٥٣,٩	-١٥,٢	٣٩,١	-٤,٠
١٩٨٩	-٥,٢٤	٤٤,٦	-٩,١	٣٠,٣	-١٥,٣
١٩٩٠	٩,٧٤	٦٠,٠	١١,٧	٤٠,٥	٩,٣
١٩٩١	٢٣,١٢	٤١,١	-٢٦,٣	-١,٠	-٢١,٠
١٩٩٢	٧,٠١	٦٨,٤	٤,٧	٤,٩	-١٩,٢
١٩٩٣	-٥,٥٤	٧٥,٥	٤,٠	١٦,٢	-١٧,٨
١٩٩٤	-٩,٣٣	٨,٧	-١٥,٥	-١,٠٧	-٣٢,٠
١٩٩٥	٢١,٣١	٨٥,٩	-١,٥	-٤,٨٢	-٣٤,٥
١٩٩٦	٢٠,٨٩	١٨٧,٠	٩,٣	٨,٨٩	-٣٠,٠
١٩٩٧	١٠,٥١	٤٥,٩	٢,٢	١١,٦٢	-٢٥,٩
١٩٩٨	-٢١,٣١	٧,٩	-١.١	١٠,٩٢	-٢٧,٧
١٩٩٩	١١,٩٤	٣٠,٦	١.١	١٢,١٩	-٢٧,٩
٢٠٠٠	٦٦,١٤	١٢٧,٨	١١,٩	٢٦,٧٨	-٢٢,٧٩

المصدر : *source : www.sesrtcic .org 15/08/2002'

xx صندوق النقد العربي، نشرية الدول العربية : مؤشرات اقتصادية، الفترة (١٩٧٩-٢٠٠٠) .

xxx من إعداد الباحثين انطلاق امن معطيات وطنية ودولية من خلال العلاقة :(سنة المقارنة على سنة الأساس(مضروب في ١٠٠ مطروح منه١٠٠)

م ن ص ج = معدل نمو الصادرات الإجمالية م ن ص غ ن= معدل نمو الصادرات غير النفطية

- المعطيات غير متوفرة

ج - نموذج التقدير: نطرح السؤال التالي: هل Xtيسبب Ytأم Ytيسبب Xtأم لا توجد أي علاقة ، أم هناك علاقة تبادلية؟

نفترض أن العلاقة خطية بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو المتغيرات الاقتصادية الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي ، الناتج الوطني الإجمالي ، معدل دخل الفرد) .

لدينا Xمعدل نمو الصادرات الإجمالية و Yمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

نقوم بالانحدار الأول المتعدد على النحو التالي :

$$X_t=\alpha_0+\sum_{i=1}^{P}\alpha_i.x_{t-i}+\sum_{j=1}^{P}\beta_j.y_{t-j}+\varepsilon_t$$

حيث: Pهو التأخر، وفي هذه الحالة اخترنا سنتين لقصر مدة الدراسة.

حيث: P هو التأخر، وفي هذه الحالة اخترنا سنتين لقصر مدة الدراسة.

α_j و β_j معاملات.

α_0 هو الثابت.

ε_tهو الباقي.

ونختبر الفرضية التالية : $H_0 : \beta_i = 0 \ , \ i =$ ١,٢

٢,١

وهذا ما من شأنه أن يؤدي بنا إلى إجراء الانحدار الثاني المتعدد : ١,٣

$$X_t=\alpha_0+\sum_{i=1}^{P}\alpha_i.x_{t-i}+\varepsilon_t \qquad ٣,١$$

والاختبار المناسب في هذه الحالة هو فيشر Fisher والذي يكتسب على النحو التالي :

$$F=\frac{(RSS_0-RSS_1)P}{(RSS_1/N+2P-1)} \quad \text{(المحسوبة)} \qquad F(P,N-2P-1)$$

حيث: مجموع مربعات بواقي الانحدار الثاني = $RSS_0=\sum_{t=1}^{n}\hat{e}_t^{\,2}$

مجموع مربعات بواقي الانحدار الأول = $RSS_1=\sum_{t=1}^{n}\hat{\varepsilon}_t^{\,2}$

التأخر $P=2$

عدد المشاهدات $N=15$

إحصائية فيشر المجدولة $F_{(P,N-P-1)}$ تتم قراءتها من خلال جدول فيشـــر ذى درجتي الحرية p و N-P-1.

المرفق بالاحتمال a = ٢٠٪ وهى نسبة مرتفعة جدا لكن طبيعة الاقتصاديات التى قمنا بدراستها جعلتنا نختار هذه النسبة للاقتراب من النتائج الحقيقية والتى يقابلها فى جدول فيشر ١,٨٩٨

د - نتائج الاختبار: توضح النتائج التالية اختبارات السببية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وإحصائية فيشر خلال الفترة ١٩٨٦-,٢٠٠٠

جدول رقم(٦)

نتائج اختبارات السببية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد واختبار إحصائية فيشر F خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠

	نمو الناتج يسبب نمو الصادرات غير النفطية		نمو الصادرات غير النفطية يسبب نمو الناتج	
	نتائج اختبارات F	الاحتمالية	نتائج اختبارات F	الاحتمالية
النموذج الأول	١,٠١٥	٠,٤٠٤	٠,٤٩٨	٠,٦٢٥
النموذج الثانى	٠,٣١٧	٠,٧٣٦	٤,٠٥٤	٠,٠٦٠
النموذج الثالث	٠,٠٢٩	٠,١٧٠	—	—

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F.

● معنوية عند مستوى ٢٠٪ (درجة ثقة٨٠٪)، معنى ذلك درجة الخطر لا تتجاوز ٢٠٪.

ملاحظة: يتعلق النموذج الأول بالعلاقة بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين يتعلق النموذج الثاني بالعلاقة بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو الناتج الوطني الإجمالي ، أما النموذج الثالث فيخص العلاقة بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

٥.التعليق:

- النموذج الأول: تشير النتائج المتوصل ، إليها حول حقيقة العلاقة بين الصادرات السلعية غير النفطية والمتغيرات الاقتصادية الكلية :الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج الوطني الخام، و متوسط دخل الفرد ، في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠، بالنظر إلى حالة "نمو الصادرات غير النفطية يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي"، فإننا نجد أن إحصائية فيشر Fالمحسوبة تساوي ١,٠١٥، بينما F المجدولة عند مستوى معنوية ٢٠٪ تساوي ١,٨٩٨ (أى أن F المجدولة أكبر من F المحسوبة) ، وبالنسبة لحالة "نمو الناتج المحلي الإجمالي يسبب نمو الصادرات غير النفطية"، فإننا نسجل أن إحصائية فيشر Fالمحسوبة تساوي ٠,٤٩٨، بينما F المجدولة عند مستوى معنوية ٢٠٪ تساوي ١,٨٩٨ (أى أن F المجدولة أكبر من F المحسوبة) وهو ما يعني أن العلاقة بين المتغيرين غير معنوية، أى ليس هناك علاقة على الإطلاق بين هذين المتغيرين، ويفسر ذلك بضآلة الصادرات غير النفطية في الجزائر حيث لم تتجاوز ٥٪ طوال فترة الدراسة، لأجل ذلك تهدف الحكومة الجزائرية إلى تنمية صادراتها غير النفطية سلعيا وجغرافيا بطرح عدد من الإجراءات والآليات بغرض تحفيز قطاع التصدير والوصول إلى بناء اقتصاد غير تقليدي في آفاق ٢٠٢٠ ,

- **النموذج الثاني:** بالنظر إلى حالة "نمو الصادرات غير النفطية يسبب نمو الناتج الوطني الإجمالي"، فإننا نجد أن إحصائية فيشر Fالمحسوبة تساوي ٠,٣١٧، بينما F

المجدولة عند مستوى معنوية ٢٠٪ تساوي ١,٨٩٨ (أى أن F المجدولة أكبر من F المحسوبة)، وعلى ذلك فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود علاقة سببية بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو الناتج الوطني الإجمالي، ويفسر ذلك بضآلة الصادرات غير النفطية في الجزائر، حيث لم تتجاوز ٧٪ من إجمالي الصادرات أى طوال فترة الدراسة، وبالنسبة لحالة "نمو الناتج الوطني الإجمالي يسبب نمو الصادرات غير النفطية"، فإننا نسجل أن إحصائية فيشر F المحسوبة تساوي ٤,٠٥٤، بينما F المجدولة عند مستوى معنوية ٢٠٪ تساوي ١,٨٩٨ (أى أن F المحسوبة أكبر من F المجدولة)، وهو ما يجعلنا نرفض الفرض العدمي الذي يقضي بعدم معنوية العلاقة بين نمو الناتج الوطني الإجمالي ونمو الصادرات غير النفطية، وبالتالي تكون هناك علاقة سببية بين نمو الناتج الوطني الإجمالي ونمو الصادرات غير النفطية، ويمكن تفسير ذلك بالمجهودات التي تبذلها السلطات العمومية في الجزائر لتنمية صادراتها غير النفطية سلعيا وجغرافيا، حيث تم إنشاء صندوق دعم الصادرات تشرف عليه وزارة التجارة، يعمل على تقديم المساعدة للمؤسسات الجزائرية الراغبة في التصدير، وتشمل هذه المساعدة نفقات المشاركة في المعارض ونفقات النقل، كما نسجل بعض الإعفاءات الجبائية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير .

- **النموذج الثالث:** بالنظر إلى حالة "نمو الصادرات غير النفطية يسبب نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"، ومن خلال اختبار إحصائية فيشر، نسجل أن إحصائية فيشر F المحسوبة تساوي ٠,٠٢٩، بينما F المجدولة عند مستوى معنوية ٢٠٪ تساوي ١,٨٩٨ (أى أن F المجدولة أكبر من F المحسوبة)، وعلى ذلك فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود علاقة سببية بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر ذلك بعدم تأثر متوسط دخل الفرد بنمو الصادرات غير النفطية-بسبب ضآلتها حيث لاتتجاوز٧٪ - أى عدم استفادة الأفراد من عائدات الصادرات غير النفطية، و عدم تأثر متوسط دخل الأفراد بقطاع التصدير، بل تأثره بقطاعات أخرى .

ونستخلص من إختبار هذه النماذج الملاحظات التالية :

- بالنسبة للنموذج الأول: عدم وجود أي علاقة بين نمو الصادرات - سواء الإجمالية منها أو غير النفطية- ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- فيما يتعلق بالنموذج الثاني : وجود علاقة ذات اتجاه واحد بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر، وبعكس ذلك نلاحظ عدم وجود أي علاقة على الإطلاق بين نمو الصادرات الإجمالية ونمو الناتج الوطني الإجمالي .
- النموذج الثالث: اعتبرنا منذ بداية اختبار هذا النموذج أن العلاقة غير تبادلية ، لأنه في اعتقادنا أن نمو الصادرات يمكن أن يؤثر في نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لكن العكس غير ممكن، لأن نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لن يؤثر في نمو الصادرات باعتبار ذلك مخالفا للنظرية الاقتصادية . كما نسجل عدم وجود أي علاقة ، ويمكن تفسير ذلك بكون متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لم يؤثر ولن يتأثر بنمو الصادرات بغض النظر عن كونها إجمالية أو غير نفطية حسب هذا الاختبار .

رابعا: الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن توجه الجزائر الرامي إلى تفعيل قطاع التصدير غير النفطي ، دفعها إلى العمل على تطبيق السياسات و التدابير ذات الأبعاد الإصلاحية ، وذلك بواسطة البحث في أبرز معوقات التصدير و توفير جملة من التحفيزات. و فيما يلي نحاول تحليل ذلك على النحو الآتي :

١. عوائق التصدير في الجزائر:

إن تحليل معوقات التصدير ، و التعرف على مصدرها ، تعتبر من الأمور ذات الأهمية البالغة ، حيث تتيح للمؤسسات إمكانية رسم الاستراتيجيات الكفيلة لمجابهة المنافسة الأجنبية ، و النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

واستنادا لدراسة جارية [٨] حول مشاكل وأفاق التصدير في الجزائر، تم توزيع استبيان في معرض الإنتاج الوطني في نهاية أكتوبر ٢٠٠٢ على ٣٥ مؤسسة مصدرة في مختلف القطاعات (صناعي ، فلاحي ، خدمي) عمومية و خاصة، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ، يمكننا إيجازها كما يلي:

أ- **المعوقات الرسمية:** ويقصد بها المشاكل التي تعترض نشاط تصدير المنتجات المحلية بسبب الإجراءات والقوانين الرسمية داخل البلد المصدر أو من قبل الجهات المحلية ذات العلاقة برسم أهداف وسياسات التصدير. ومن أهم أنواع المعوقات الرسمية:

- قصور المساعدات الرسمية المحلية في التغلب على معوقات التصدير ؛
- ضعف الحوافز الضريبية في دعم المؤسسات التصديرية ؛
- ضعف مؤسسات التمويل في تدعيم الصادرات الوطنية ؛
- عدم فعالية المؤسسات المهتمة بتنمية الصادرات .

ب- **المعوقات الداخلية:** ويقصد بها العقبات والمشاكل التي تعترض نشاط التصدير في الداخل والتي تكون غالبا بسبب الإجراءات المحلية داخل إطار الشركة، ويمكن للمؤسسة في الغالب السيطرة عليها من الداخل (بيئة العمل) . ومن أبرز المعوقات الداخلية نجد :

- تركيز الجهود الإدارية على الأسواق المحلية على حساب الأسواق الخارجية ؛
- محدودية الموارد المالية التي تساعد على التوسع في الأسواق الخارجية ؛
- عدم كفاية حجم المنتج المحلي للتوسع في التصدير الخارجي ؛
- نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية ؛
- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي ؛
- ارتفاع تكلفة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الأجنبي ؛
- ضعف النشاط الخاص بالتطوير والتكنولوجيا .

ج-**المعوقات الخارجية:** ويقصد بها تلك العقبات والمشاكل التي تعترض المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، والتي تكون في الغالب بسبب الإجراءات داخل الأسواق الخارجية، حيث يصعب على المؤسسات المصدرة السيطرة عليها . ومن أهم هذه المعوقات نجد :

- المنافسة الشديدة داخل الأسواق الخارجية ؛
- محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الخارجية ؛
- ارتفاع تكلفة نقل المنتجات إلى الأسواق الخارجية ؛
- ارتفاع درجة الأخطار في الأسواق الخارجية .

٢.حوافز التصدير في الجزائر: يمكننا تحليل ذلك من مستويين، كلي و جزئي

أ- الإجراءات المتخذة على المستوى الكلي :

بدأت الجهات الوصية في التفكير بنوع من الجدية في تبني استراتيجية تهدف إلى تنمية الصادرات غير النفطية، من خلال اعتماد سلسلة من الإجراءات و التدابير ، نوجز أهمها فيما يلي :

- **سياسة سعر الصرف:** قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أبريل ١٩٩٤،مما أدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.
- تأمين وضمان الصادرات: فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين،والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة) تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية ١٩٩٦ تديره (الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات) CAGEX [٩] حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية ، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.
- تمويل الصادرات :[١٠] ويتم هذا التمويل من خلال:

- منح قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير ، أو أثناء العملية التصديرية ، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين .

- بمقتضى قانون المالية لسنة ١٩٩٦ ، تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات) FSPE، يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في

المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى،إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات) الترانزيت(عند القيام بالعرض، فضلا عن مصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرات) ٨٠ ٪ بالنسبة للمشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة، و٥٠ ٪ بالنسبة للمشاركة في المعارض غير المسجلة في برنامج وزارة التجارة (. وتفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم ١٠ في ٢٦ مارس ٢٠٠٠ يحدد شروط الاستفادة من مساعدة الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال،والضرائب المباشرة...إلخ .

- برامج التمويل الإقليمية ، كبرامج تمويل التجارة العربية البينية أو برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

● **الإطار المؤسسي:** تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، و الشركة الجزائرية للأسواق والمعارض)) SAFEX، والمرصد الوطني للأسواق الخارجية،وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية ، وفي أكتوبر ١٩٩٦ تحولا إلى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية) PROMEX، ليقوم هذا الأخير بدعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب،إضافة إلى تنمية منتجاتهم وتثمين صفقات التصدير) مرسوم تنفيذي رقم ٣٢٧/٩٦ ليوم أول أكتوبر ١٩٩٦ [١١]

● إجراءات أخرى :وتتمثل في: [١٢]

-إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات [١٣]، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير : التمور،و الجلود الخامة ، و نفايات الحديد والصلب ،و الفلين الخام ،وحماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب ، و التدليس الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار .

- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها .
- إنشاء ملف وطني للمصدرين) FINADEXعلى مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين [١٤]، حيث يمكنهم الاستفادة مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام، المتوفرة سواء على مستوى PROMEXأو SAFEXأو CACI، بالإضافة إلى الاستفادة الخاصة من إجراءات الصرف ،وكذا المعالجة الاستثنائية في حالة طلب المعونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات .
- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك،حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج للتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.
- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.
- ستحديث إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير .

ب ـ الإجراءات التي يجب اتخاذها على المستوى الجزئي :

إن نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية لا يتوقف فقط على فعالية ونجاعة السياسات الكلية المحفزة للتصدير، بل على قدرة المؤسسات الاقتصادية على التكييف والتأقلم مع التحولات الدولية السريعة، والذي يتطلب تغيير أنظمتها التسييرية، والاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية، وتبعا لذلك فإن المؤسسات الاقتصادية معنية بما يلي :

- **اعتماد نظام التسيير الاستراتيجي:**

إن التحول نحو اقتصاد السوق الذي خلق بيئة تنافسية جديدة ، والذي سيزداد حدة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، يفرض على المؤسسات الاقتصادية

تحديات، لا يمكن تجاوزها ، دون تغيير لنظم التسيير التقليدي للأنشطة والعمليات المختلفة واعتماد نظام التسيير الاستراتيجي الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية من خلال استثمار الفرص المتاحة في البيئة التنافسية ومواجهة المخاطر المختلفة .

● تبني نظام الجودة الشاملة كخيار إستراتيجي:

تتطلب تنمية القطاع غير النفطي، تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية من خلال تأهيل القطاعات التي تتمتع بمؤهلات، تجعلها قادرة على تقديم منتجات تتصف بمعايير الجودة العالمية .

● الاهتمام بالكفاءات البشرية وتنميتها :

أصبح العنصر البشري محددا أساسيا للميزة التنافسية، لأجل ذلك ينبغي تنمية وتطوير أنظمة التدريب، و التحفيز ، والاتصال ، بما يرفع من قدرتها على الإبداع والتطوير والمساهمة في إيجاد أحسن الخيارات الاستراتيجية ، للتكيف الإيجابي مع التحولات .

● تأهيل الوظيفة التسويقية :

إن التكيف مع البيئة التنافسية الجديدة، يستدعي، بدرجة أساسية ، تطوير الوظيفة التجارية ، واعتماد المفاهيم التسويقية الحديثة، ، لذا فإن التعرف على احتياجات المستهلك في الأسواق العالمية، يعد مدخلا لتقديم سلع وخدمات ملائمة لأذواق وإمكانيات المستهلكين في بيئة تنافسية .

● ضرورة تطوير نظام المعلومات :

من مصلحة المؤسسات الاقتصادية تطوير نظام معلوماتها خاصة التسويقي منه، لتتمكن من التعرف على مختلف عوامل البيئة التنافسية والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وكذا تحديد الفرص التسويقية بهدف استثمارها وتجنب المخاطر والتهديدات المحتملة .

الخاتمـــة :

تعد استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية على درجة من الأهمية ، نظرا لما يمكن أن تساهم به في توفير النقد الأجنبي ، و زيادة حجم نشاط المؤسسات الاقتصادية ، و المتوقع في النظام الاقتصادي العالمي. ولقد أدركت الدول النامية - خاصة النفطية ومنها الجزائر - أن المراهنة على تصدير منتج واحد ، لا يحقق لها ، بكفاءة عالية ، أهدافها التنموية ؛ نظرا للاضطرابات التي تهدد استقرار أسواق النفط العالمية .

و لتجاوز هذه الإشكاليات ، دأبت الجزائر على توفير جملة من التحفيزات التشريعية ، و الاقتصادية ، و المؤسسية . إن هذه الجهود ، على تعددها ، و تنوعها ، لم ترق بعد إلى المستويات المرجوة ، مقارنة بالتحديات الكبيرة المفروضة على الاقتصاد الوطني من جهة ، و بعض التجارب الناجحة في الدول المصنعة حديثا ،و بعض دول الجوار .

و على هذا الأساس ،بات من الضروري تبني استراتيجية تصديرية أكثر نجاعة ، ترمي إلى تحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد الوطني ؛ وفي هذا السياق يمكننا اقتراح ما يلي :

- مواصلة تطبيق سلسلة الإصلاحات الاقتصادية ، مع المراجعة الدورية للتشريعات و القوانين ، بما لا يدع مجالا للفساد ,و التواطؤ ؛
- تطوير مناخ الاستثمار ، بما يعزز نشاط المؤسسات الاقتصادية ، ويكسبها ميزة تنافسية ، في الأسواق الداخلية و الخارجية ؛
- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي ، عن طريق التحديث الدوري لقاعدة المعطيات الاقتصادية ؛
- تكثيف أوجه التعاون ، و التنسيق على المستوى الإقليمي ، و الدولي ، مع أهمية ترقية فرص الشراكة .

قائمة المراجع و الهوامش:

(١) الإدارة الاقتصادية للبحوث ، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية ، التصدير للخارج : دور القطاع الخاص وسياسة التشجيع ، المملكة العربية السعودية ، يناير ١٩٩٠ ، ص ١١ .

وهذا لم يتحقق رغم المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية .

(2) Hocine BENIASSAD, La Reforme Economique en Algérie, office des publication universitaire, Alger, p.85.

(٣) محمد يونس عبده عبد الحليم، " فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية: الحالة المصرية") رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٨(، ص ٢٤-٢٥ .

(4) ivA. Lamfalussy, Tkunited Kingdom and The six, an Essay in The Economic Growth in western Europe, yeleunivers, 1963, P. 213.

(٥) أماني عبد العزيز فاخر" محددات الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية المصرية") رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، سنة ١٩٩٥(، ص, ٤٦).

(٦) نجلاء محمد إبراهيم، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر دراسة مقارنة مع تركيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٩٤، ص٢٢

(٧) هناك طرق أخرى لاختبار العلاقة السببية مثل طريقة Sims (1972)، طريقة Haugh (1977)، والموقع التالي: http:www.missouri.edu/econporm

ec413fo2/honmi_fp.pdf: ٢٠٠٣/٩/١٦ .

(٨) أطروحة دكتوراه الدولة للدكتور وصاف سعيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

(9) www.cagex.com.dz

(10) www.ministèreducommerce.dz.org. Le20/01/2003

(١١) وصاف سعيدي : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الأغواط، ٨ و ٩ أبريل ٢٠٠٢، ص ٤٦-٤٧ .

(12) MINISTERE DU COMMERCE, DOSSIER EXPORTATIONS HORS HYDRO-CARBURES, Juillet 2000

(١٣) لمزيد من التفصيل ، يمكن الرجوع إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم ٣٢ بتاريخ ٠٢ مايو ١٩٩٩ .

(١٤) يعتبر المصدر، كل مقيم قد قام بعملية التصدير خلال ثلاث سنوات ، بما يعادل مليون دينار على الأقل.